سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا

Economic Diversification Policy in the GCC Countries - National Agenda for the Vision of the United Arab Emirates 2021 as a Model -

د. شيخي بلال [1]، د. زواتنيــة عبد القادر [2]

[1] جامعة امحمد بوقرة بومرداس، chikhibillal@yahoo.fr

[2] جامعة الجزائر 03، zouatenia@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/28 **تاريخ القبول**: 2018/12/17 **تاريخ النشر**: 2019/03/06

ملخص:

لقد أظهرت أزمة انخفاض أسعار النفط لعام 2014، هشاشة الاقتصاديات التي تعتمد على هذا المورد الوحيد في بناء وصياغة استراتيجياتها الاقتصادية، وعدم الاعتماد على آليات وسياسات أخرى لتنويع اقتصادها، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تبني سياسة التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، وذلك للحد من مختلف الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها وتؤثر على موازين اقتصادياتها، حيث تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي استطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الإستراتيجية تجسدت في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، والتي تضمنت عدة محاور أهمها: الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى؛ تبني الإستراتيجية الوطنية للابتكار؛ تكوين اللجنة الوطنية للابتكار؛ اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإنشاء وكالة الإمارات للفضاء.

كلمات مفتاحية: سياسة التنويع الاقتصادي، اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة عام 2021.

تصنيف JEL : O20, O53, O21.

المؤلف المرسل: د. شيخي بلال، **الإيميل**: chikhibillal@yahoo.fr

Abstract:

The oil price crisis of 2014 has shown the fragility of economies, that rely on this single resource to build and formulate their economic strategies, And not to rely on other mechanisms and policies to diversify its economy, This study aims to highlight the importance of adopting the policy of economic diversification, especially for the oil countries , In order to reduce the various external shocks that could be exposed and affect the balance of their economies, Where the United Arab Emirates is among the countries that have been able to adopt the strategy of economic diversification, By transferring from the oil economy to a competitive knowledge economy.

The study concluded that this strategy was embodied in the national agenda for the vision of the UAE 2021, which included several axes: access to a high-level educational system, adoption of the National Innovation Strategy, formation of the National Commission for Innovation, adoption of the Higher Policy in Science, Technology and Innovation, and the establishment of the Emirates Space Agency.

keywords: policy of Economic diversification, Economy of United Arab Emirates, the National Agenda for the vision of the United Arab Emirates in 2021.

Jel classification codes: O20, O53, O21.

1.مقدمة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، حيث أن الاعتماد على هذا المورد الوحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصاديات ريعية، فطالما كانت هذه الثروة متوفرة بكثرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال كبير، فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية مهمة تساعدها في تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

لكن مع الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية لهذه الطاقة، وعدم انتظام هذه الأسعار في فترات عديدة ولأسباب مختلفة(اقتصادية وغير اقتصادية)، من جهة، وارتفاع النفقات العامة، خاصة بعد

الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول العربية(الربيع العربي)، من جهة أخرى، تم الاستنتاج والاقتناع بعدم الاستمرار في اعتماد الدول على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة ولتمويل الاقتصاد، وبالتالي ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات الاقتصادية في البلدان الشريكة .(المعهد العربي للتخطيط، 2018)

حيث تعتبر الإمارات العربية المتحدة، من بين الدول التي استطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي، حيث يتجسد هذا في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، من خلال تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الأسس التي من خلالها استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي؟

2.1. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحليل أبعاد مفهوم سياسة التنويع الاقتصادي؛
- تحليل المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة ومركزها التنافسي؛
- إبراز محاور الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، والخاصة بتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي .

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الانتقال من اقتصاديات النفط إلى اقتصاديات المعرفة، ودور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال المستقبلية، حيث تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي

استطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي رؤية 2021، وبالتالي تعتبر كنموذج رائد للدول الأخرى الهادفة إلى تحسين اقتصادياتها والخروج من تبعية النفط.

2.سياسة التنويع الاقتصادي:

1.2.تعريف التنويع الاقتصادي:

– التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (مرزوك وعباس مكي ، 2014)

– يعرف التنويع بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنويع إلى " الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها. (موسى باهي، كمال روابنية، 2016)

– التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. (المعهد العربي للتخطيط، 2018)

– في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني تنويع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمارية وحيدة، كالأسهم والسندات، وصناديق الاستثمار، وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية. (موسى باهي، كمال روابنية، 2016)

2.2.أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي: (موسى باهي، كمال روابنية، 2016)

– التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار البترول، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية؛

– تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية، من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل، وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار فيها؛

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

كما يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي:

التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول؛

التنويع الرأسي (العمودي): ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

3.2. أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية: تكتسي سياسة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النفطية، وذلك من خلال: (بللعما ، بن عبد الفتاح ، 2018)

– بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

– تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛

– تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛

– تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية، بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

4.2. محددات التنويع الاقتصادي: يلعب التنويع الاقتصادي دورا مهما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ومرهونا بمجموعة من المتغيرات، والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وفي هذا

الإطار يحدد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس (05) فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي: (المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره)

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم، والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق، ودرجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية، مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات وغيرها.

3. مميزات البيئة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة: تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2018)

1.3. موقع استراتيجي: تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادي، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية، كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم.

يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية، كما تعتبر محوراً اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية.

2.3. احتياطيات مالية قوية: تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية.

ونقلاً عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020.

ونقلاً أيضاً عن تقرير ورد في جريدة (The National) صنفت شركة الخدمات المالية [*] (Standard & Poor's) أبوظبي بفئة AA ، مشيرة إلى مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل، كما تم تصنيف كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بفئة A/A-1 مشيرة إلى قدرة كل منهما على الإيفاء بالتزاماتهما على المدى القصير.

3.3. صناديق سيادية: وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية [**] (SWFI)المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي.

4.3. بيئة اقتصادية واعدة: وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي [***](UNCTAD) لعام 2014، تتبوأ دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك للأسباب التالية:

- تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها؛
- عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال؛
- التشريعات الضريبية المواتية؛
- مزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة؛
- الكلفة المنافسة للعمالة.

5.3. إنفاق حكومي مستمر: يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.

6.3. استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي: تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة، كما بلغ إسهام الصناعات النفطية حالياً حوالي 30 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 79 بالمائة عام 1980، وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021.

7.3. مناطق حرة: يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل: الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير، واستعادة 100% للأرباح، حيث يوجد في دولة الإمارات حوالي 35 منطقة حرة، ووفقاً لتقرير في موقع جريدة جلف نيوز الإنجليزية في دولة الإمارات، كان إسهام المناطق الحرة بمعدل 33 بالمائة من التجارة غير النفطية لدولة الإمارات عام 2014.

4. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإمارات العربية المتحدة:

إن انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية، يستلزم التفكير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في تبني رؤية إستراتيجية موحدة لتنويع قاعدة الاقتصاد، وعدم الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية.

حذرت مؤسسة'' ستاندرد آند بورز ''للتصنيف الائتماني في تقرير لها صدر في نوفمبر 2014 من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، سيؤدي على الأرجح إلى تباطؤ اقتصاديات دول الخليج

ومشاريعها في مجال البنية التحتية؛ إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط 46 %من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات.

واعتبرت'' ستاندرد آند بورز '' أن البحرين وسلطنة عمان هما الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، في حين أن الإمارات وقطر هما الأقل عرضة.

وبالنسبة للوضع في الإمارات العربية المتحدة، فبفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط، حيث أن اقتصاد الإمارات الأقل تأثراً بين دول المجلس بهذا الانخفاض، حيث تمتلك الدولة 5.8% من احتياطيات النفط العالمية، وتمثل عائداتها النفطية 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و 20% من إجمالي عائدات التصدير.

إن الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة انخفاض أسعار النفط تبدو واضحة من خلال رؤية 2021، وهي الخطة الاقتصادية للإمارات على المدى الطويل، ويطرح جدول الأعمال هذا جملة من التدابير الكفيلة بتشجيع التجارة، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسريع وتيرة النمو. (إدارة التخطيط ودعم القرار، 2016)

5. تحليل المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة فيما يلي:(إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، 2017)

1.5. الناتج المحلي الإجمالي: أظهرت تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار (الحقيقية)الثابتة ارتفع بنسبة 3% نهاية 2016 مقارنة بعام 2015 ، بحسب التقديرات الأولية للإحصاءات الاقتصادية،التي أكدت أن اقتصاد الدولة حافظ على معدلات نمو موجبة بالأسعار الثابتة نتيجة نجاح انتهاج الدولة لسياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاجية الاقتصادية، وتفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك برغم الظروف غير المستقرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية، والتراجع الذي شهدته أسعار الإنتاج في مختلف الأسواق.

وتشير البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلى الإجمالي لعام 2016 بالأسعار الحقيقية(سنة الأساس 2010) بلغت1391 1.مليار درهم تقريباً على مستوى الدولة، في حين بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو1280 8.مليار درهم تقريباً نهاية عام 2016.

2.5. الإنفاق الاستهلاكي:إن تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العام 2016 إلى نحو840. دولار / للبرميل في المتوسط بالمقارنة بنحو49.5 دولار /للبرميل في المتوسط المسجلة خلال العام2015 بنسبة تراجع بلغت نحو -18% ، كان له تأثير على تراجع حجم الإيرادات النفطية التي تساهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو-14.7% عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015 ، وهو ما دفع الدولة خلال عام 2016 إلى الاستمرار في انتهاج سياسة ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار الإنفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، ومن ثم تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من 163.7 مليار درهم عام2015 إلى 161.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت-1.2%، في حين تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص من2674. مليار درهم عام 2015 إلى753 مليار درهم عام2016 بنسبة نمو بلغت 11.7%.

وكمحصلة لذلك تزايد حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من838 مليار درهم عام 2015إلى 914.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 9.1% ، وتزايدت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين العامين من 62.1% عام 2015 إلى 65.7% عام2016 ، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول 1: الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي 2015 و2016 (مليار درهم)

البيان	2015	2016	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	163.7	161.7	**%1.2-**
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	674.2	753	**%11.7**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	838	914.7	**%9.1**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/ الناتج الإجمالي الحقيقي	%62.1	%65.7	

المصدر: إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات العربية المتحدة، ص 33.

3.5. التضخم: لقد نما معدل التضخم في الإمارات خلال عام 2016 بأدنى وتيرة في 3 سنوات، مسجلاً 1.6% بحسب تقرير الرقمي القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات 2016 الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وكان التضخم قد ارتفع في الإمارات بنسبة 4% خلال عام 2015 وبنسبة 2% خلال عام2014.

ويرجع ارتفاع التضخم بمعدل 1.6% عام 2016 ، إلى زيادة أسعار التعليم4% ، وارتفاع أسعار السكن والكهرباء والمياه والغاز بنسبة 4% والملابس والأحذية 3% والمطاعم والفنادق بمعدل 2% خلال العام، كما ارتفعت أسعار خدمات الصحة بنسبة 1.7% وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1% والتبغ بنسبة 1.5% ، بينما زادت أسعار سلع وخدمات متنوعة بنسبة 1% والثقافة والأجهزة المنزلية بنسبة0,3 لكل منهما .وعلى الجانب الآخر، انخفضت أسعار النقل 4.5% وتراجعت أسعار الاتصالات بنسبة 0.81 %.

4.5. الاستثمارات المحلية: نظرا لتراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الشق الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي يعتمد عليها في الإنفاق على أغراض التنمية بنسبة نحو -14.7 % عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015 ، وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، استمرت الدولة خلال العام 2016 في إتباع سياستها المالية الرشيدة التي اتبعتها بالعام 2015 ، والتي كان قوامها التركيز على

ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو 2020 ومشروعات البنية التحتية والمشروعات الإستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل الطاقة والصناعة والسياحة والتعليم والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية مع تأجيل بعض المشروعات التي لا تمثل أولوية، وذلك بالاستفادة من الاحتياطيات والفوائض المالية المتاحة لديها وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، مع تنمية الإيرادات العامة وتنويع مصادرها.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (02) إلى تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 307.9 مليار درهم عام 2015 (كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 257.9 مليار درهم بنسبة 83.8%)إلى 302.8 مليار درهم عام 2016 (كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 266.4 مليار درهم بنسبة نحو88%) بنسبة تراجع بلغت –1.7 %، وذلك كمحصلة لتزايد استثمارات القطاع العام في تنفيذ المشروعات من145.8 مليار درهم عام 2015 إلى 146.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت 0.4% ، وتراجع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 162.1 مليار درهم عام 2015 إلى 156.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت نحو -3.5%.

الجدول 2: إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية لعامي 2015 و2016 (مليار درهم).

البيان	2015		2016		نسبة النمو%
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
إجمالي تكوين رأس المال	307.9	%100	302.8	%100	%1.7-
القطاع العام	145.8	%47.3	146.4	%48.3	%0.4
القطاع الخاص	162.1	%52.7	156.4	%51.7	%3.5-

المصدر: إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات العربية المتحدة، ص 35.

5.5. الاستثمار الأجنبي المباشر: طبقا للإحصائيات الصادرة عن" الأونكتاد "حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية عام 2016 حيث بلغت نحو9 مليار دولار مقارنة مع 8.8 مليار دولار عام 2015 بنسبة نمو بين العامين بلغت 2.3 %وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة2016 -2011 بلغ 4.9% ، وبذلك تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 117.9 مليار دولار عام 2016 بعد أن كان 108.9 مليار دولار عام 2015 ، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011 -2016 بلغ نحو 10.7%، مدعوما بصورة رئيسية بالاستثمارات المتزايدة في قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة الأخرى مثل الألمنيوم والبتر وكيماويات إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والطيران، ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة بالتنوع الكبير، حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قطاعات العقارات وخدمات الأعمال وتجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية والتأمين والصناعات التحويلية ومنتجات تكرير النفط.

الشكل 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011–2016 (مليار دولار).

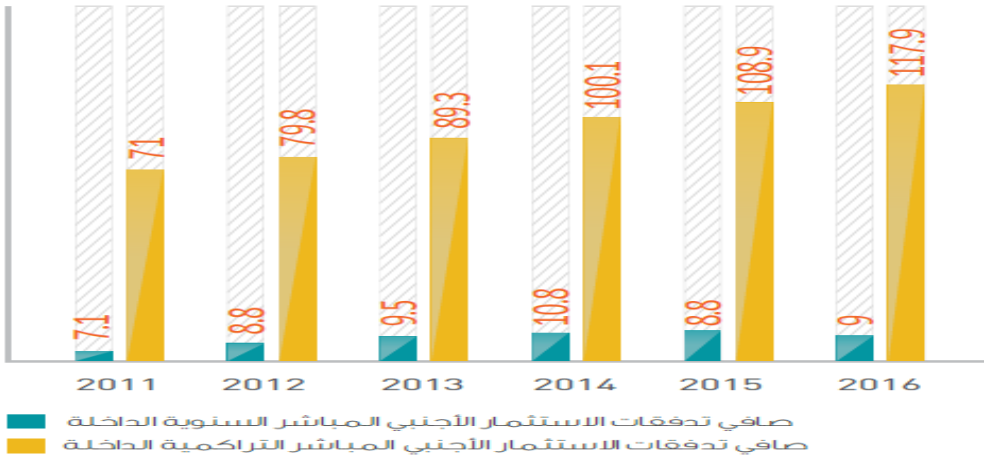

المصدر: إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات العربية المتحدة، ص 40 .

6.5. التجارة الخارجية: واصلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، مسيرة النمو خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015 ، متخطية الآثار السلبية للتحديات التي ترتبت على تباطؤ حركة التجارة العالمية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن الآثار السلبية للاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة، وكشفت البيانات الإحصائية للهيئة الاتحادية للجمارك، ارتفاع حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة(تجارة مباشرة ومناطق حرة)خلال عام 2016 ، لتسجل 1.564 تريليون درهم، مقارنة مع 1.556 تريليون درهم في عام2015 وأظهرت البيانات أن قيمة واردات دولة الإمارات من الخارج نمت في حدود ضيقة، بحيث لم تتجاوز نسبة 2 %خلال عام 2016 ، إذ بلغت 969 مليار درهم مقابل 952.3 مليار درهم في عام2015 ، بينما نمت الصادرات بنسبة تصل إلى 5 % لتبلغ قيمتها 195 مليار درهم، مقابل 185.4ملياراً في عام 2015 ، وبلغت قيمة إعادة التصدير 400.4 مليار درهم.

7.5. القطاع المالي والنقدي: واصل القطاع المالي والنقدي نموه الايجابي وحقق زيادة كبيرة في ناتجه الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2016 بلغ1129. مليار درهم مقابل 125.3 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت 3% ، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)من 9.5% عام 2015 إلى 10.1% عام2016 .

8.5. المالية العامة: لقد اتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عام 2016 بالاستمرار في التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق الاستثماري على تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها وتعزيز مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، وقد تراجع الإنفاق العام من نحو 389.2 مليار درهم عام 2015 إلى 387.5 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع طفيفة بلغ -0.4 % وتركز الإنفاق الاستثماري على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار والمشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو 2020.

كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 304.8 مليار درهم عام 2015 إلى 288.2 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت – 5.4% ، كمحصلة لانخفاض الإيرادات النفطية من 137 9.مليار درهم عام 2015 إلى 117.5 مليار درهم عام 2016 وتزايد الإيرادات الأخرى من 166.8 مليار درهم عام 2015 إلى 170.7 مليار درهم عام 2016 ، ومن ثم فقد حقق الحساب المالي المجمع للدولة عجزا تزايد من -84.4 مليار درهم عام 2015 إلى -99.3 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 17.6 %.

الجدول 3: الإيرادات والنفقات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2015 و2016 (مليار درهم).

البيان	2015	2016	نسبة التغير %
إجمالي الإيرادات العامة	304.8	288.2	%5.4-
إجمالي النفقات العامة	389.2	387.5	%0.4-
العجز/ الفائض النهائي	84.4-	99.3-	%17.6

المصدر إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات العربية المتحدة، ص 53.

6. الإمارات العربية المتحدة والتنافسية العالمية 2017: لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول إقليميا والعاشر عالميا ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وذلك وفقا لتقرير" الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2017، والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية.

فلقد تقدمت دولة الإمارات في تقرير عام 2017 بخمس مراتب عن تصنيف عام 2016، حيث تم تصنيفها في المرتبة العاشرة عالميا والأولى إقليميا، وبذلك تكون الإمارات تقدمت على دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وبتحليل التقرير ومقارنة نتائج عام 2017 بعام 2016، نجد أن الإمارات تقدمت في محور كفاءة قطاع الأعمال من المرتبة 11 إلى المرتبة الثانية عالميا، وفي محور الأداء الاقتصادي من المرتبة 12 إلى المرتبة الخامسة

عالميا، وفي محور الكفاءة الحكومية من المرتبة 7 إلى المرتبة الرابعة عالميا.(نفين حسين، ندى الهاشمي، 2017)

7. الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة عام 2021: أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "الأجندة الوطنية" لدولة الإمارات، خلال الأعوام السبعة القادمة وصولاً لرؤية الإمارات 2021، حيث تضمنت هذه الأجندة التي عمل عليها أكثر من 300 مسؤول من أبناء وبنات الوطن من 90 جهة حكومية اتحادية ومحلية، خلال الفترة الماضية على مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.

تمتاز هذه المؤشرات الوطنية بكونها بعيدة المدى وتقيس النتائج الرئيسية لأداء الأولويات الوطنية، كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية بدول العالم المختلفة، وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل القيادة في الحكومة بهدف ضمان تحقيق مستهدفاتها بحلول عام 2021. (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة– الاقتصاد)

إن تحقيق أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات2021 ، التي شرفت وزارة الاقتصاد بتكليف من سمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظة لله عام2014 ، بالتنسيق مع كافة الجهات على المستوى الوطني في تحقيق أهدافها التي يلخصها الجدول التالي:

الجدول 4: أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات2021

المؤشر الوطني	المستهدف 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%5
نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي	من أفضل 10 دول
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	%5
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%70
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	من أفضل 10 دول
مؤشر الابتكار العالمي	من أفضل 20 دولة

المصدر: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2016، ص 38.

وقد حققت الدولة نتائج هامة وايجابية على مستوى نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، كما أنه في سبيل تحقيق تلك المستهدفات والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحث والإبداع والابتكار، وتحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ،اتجهت سياسة الدولة لتأهيل وبناء العناصر البشرية وتسليحها بالعلم والمعرفة وتطوير المؤسسات الحكومية معرفياً، باعتبارهما من أهم ركائز التنمية لبلوغ مستقبل أفضل وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية للدولة ، ورفع تصنيفها وترتيبها في مضمار المنافسة العالمية، ومن هنا اتجه تركيز الدولة على العناصر التالية: (أحمد ماجد، ندى الهاشمي، 2016)

1.7. الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى: بهدف تغيير معادلات الاقتصاد الوطني ودفعه بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية، وتحقيق نقلة علمية وتقنية ومعرفية متقدمة لدولة الإمارات، خلال السنوات القادمة والوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوي قامت الدولة بما يلي:

- اعتمد مجلس الوزراء عام 2011 أجندة التربية والتعليم حتى العام2020 ، التي تضمنت 10 أهداف رئيسية ومجموعة من المبادرات لتحقيقها، وخطط تطبيقية لكل مبادرة ومدة زمنية لإنجازها، ومن بين ما شملته المبادرات، مشروع ترخيص الهيئات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة على مستوى الدولة.
- ربط التعليم ومخرجاته باقتصاد المعرفة واحتياجات سوق العمل، حيث أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عام 2012 ،" مبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي "والتي تشمل جميع مدارس الدولة بتكلفة مليار درهم ؛
- تعميم الدروس الإلكترونية، ونشر ما يزيد عن سبعة آلاف محتوى إلكتروني، وإنتاج مناهج إلكترونية؛
- أعدت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع جائزة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز، خطة متكاملة تنفذ على مدى خمس سنوات، لرعاية الموهوبين والمتميزين في الحقل التربوي واعتمد لها ميزانية خاصة بقيمة 100 مليون درهم؛
- استقطبت الدولة أرقى الجامعات العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا لفتح فروع معتمدة لها بالدولة من خلال اتفاقيات شراكات ، مما حولها إلى مركز جذب أكاديمي لآلاف الطلبة بالمنطقة والعالم ؛

– إنشاء " هيئة الاعتماد الأكاديمي"؛

– إنشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي، لتشجيع البحث العلمي ووضع خطط للبحوث والابتكارات وربطها باحتياجات المجتمع.

2.7. إطلاق الإستراتيجية الوطنية للابتكار: وتعزيزا لدور الابتكار كمحرك رئيسي للتطوير الحكومي ورافد أساسي للنمو الاقتصادي، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في عام2014 ، الإستراتيجية الوطنية للابتكار كأداة رئيسية لتحقيق رؤية الدولة2021 ، لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً عالميا خلال السنوات السبع القادمة، وتتضمن الإستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية، 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة ، كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة، ودعم حاضنات الابتكار، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة، ومجموعة محفزات للقطاع الخاص، وبناء الشراكات العالمية البحثية، وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو المزيد من الابتكار، وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء.

3.7. تكوين اللجنة الوطنية للابتكار: تم أيضا في العام 2014 إنشاء" اللجنة الوطنية للابتكار" لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسات والمبادرات المنبثقة عنها، برئاسة معالي وزير شؤون مجلس الوزراء، وعضوية كل من معالي السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، والاقتصاد ، والتربية والتعليم ، والطاقة ، ومعالي الدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الدولة ، ويتولى مكتب رئاسة مجلس الوزراء دور أمانة اللجنة، كما يأتي من بين مهام اللجنة تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية، ومتابعة التقدم في مجال الابتكار ومؤشراته على مستوى الدولة، إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في مجال مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.

4.7. اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار: وفي سياق التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحوث والابتكارات وتعزيزا لدور الابتكار كأسلوب عمل ومنهج حياة ، اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " في العام 2015 السياسة العليا

للدولة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، متضمنة 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه بحجم استثمارات يتجاوز 300 مليار درهم ، وتتكون من مجموعة من السياسات الوطنية الجديدة في المجالات التشريعية والاستثمارية والتكنولوجية والتعليمية والمالية.

ومن بين ما تشتمل عليه السياسات الجديدة، العمل على إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار بالدولة، بالإضافة لإعادة النظر في كافة التشريعات الاستثمارية للتشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية ، ومضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول 2021 وزيادة نسبة عامل المعرفة إلى 40%.

5.7. إنشاء وكالة الإمارات للفضاء: لدعم الاقتصاد المستدام المبني على المعرفة والمساهمة في تنويع الاقتصاد، أعلنت الدولة في يوليو 2014 عن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء ، باعتبار أن قطاع الفضاء يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، وبالتزامن مع هذا تم الإعلان أيضا عن بدء العمل على مشروع إرسال أول "مسبار عربي وإسلامي " لكوكب المريخ بقيادة فريق عمل إماراتي تحت إشراف وكالة الإمارات للفضاء في رحلة استكشافية علمية تصل للكوكب في العام 2021 ، وقد بلغت الاستثمارات بالصناعات والمشاريع المرتبطة بتكنولوجيا الفضاء نحو 20 مليار درهم.

8.خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بسياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 أنموذجا، توصلنا إلى النتائـــــج التالية:

- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد؛
- يهدف التنويع الاقتصادي إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية، تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات؛

- يلعب التنويع الاقتصادي دورا مهما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ومرهونا بمجموعة من المتغيرات، والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، والمتمثلة في العوامل المادية، السياسات العمومية، متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات المؤسسية؛
- تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي، وذلك لعدة عوامل أهمها، موقعها الاستراتيجي، احتياطات مالية قوية، امتلاكها لأهم الصناديق السيادية في العالم، ذات بيئة اقتصادية واعدة للاستثمار، استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي؛
- إن الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط، نظرا لتنوع مواردها الاقتصادية وقوة وضعها المالي، وبالتالي فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصاديات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط؛
- لقد استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي، ولقد تجسد هذا في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، التي تضمنت عدة محاور أهمها، الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى، تبني الإستراتيجية الوطنية للابتكار، تكوين اللجنة الوطنية للابتكار، اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإنشاء وكالة الإمارات للفضاء.

9.قائمة المراجع:

أحمد ماجد وندى الهاشمي.(2016). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 39-42.

إدارة التخطيط ودعم القرار.(2016). التقرير الاقتصادي السنوي 2016، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 24، 48-49.

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية.(2017). التقرير الاقتصادي السنوي 2017 ، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 25، 26-52.

بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان.(2018). إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(1).

عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي.(2014).، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(31).

موسى باهي وكمال رواينية.(2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (5).

نفين حسين وندى الهاشمي.(2017). الإمارات والتنافسية العالمية 2017. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة– الاقتصاد، تاريخ الاسترداد 03 2018 ، 01 من

https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy
https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas

المعهد العربي للتخطيط، التنويع الاقتصادي، تاريخ الاسترداد 03 2018 ، 06 من

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf, consulté le 06/03/2018.

10. الإحالات:

*- standard & Poor's

هي فرع من شركة (Mc Graw-Hill) تأسست عام 1860 من طرف "Henry Poor"، حيث تقوم بتحليل ونشر البيانات المالية للأسهم والسندات، وهي واحدة من أكبر ثلاث شركات للتصنيف المالي، وهي معروفة على مستوى سوق المال الأمريكي بمؤشرها S&P 500.

**- SWFI: sovereign wealth fund institute

معهد صندوق الثروة السيادية هو شركة عالمية خاصة تأسست في عام 2007 من طرف " مايكل ما دويل وكارل لينابورغ"، حيث تقوم بتحليل ملاك الأصول العمومية، مثل صناديق الثروة السيادية وغيرها من المستثمرين الحكوميين على المدى الطويل، حيث يعتبر المعهد مصدر للبيانات المالية التي يقوم ببيعها لمديري الأصول، البنوك، الباحثين، الجامعات، الحكومات وغيرها من الكيانات.

***- UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: لقد تم إنشاؤه كهيئة حكومية دائمة في عام 1964، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية، يبلغ عدد أعضائه حاليا 188 دولة، كما يتولى السيد "موكيسا كيتوى" منصب الأمين العام لهذا المؤتمر منذ 1 سبتمبر 2013، حيث تتمثل أهداف هذا المؤتمر في تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية للبلدان النامية، إضافة إلى مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.